

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم النفس وعلوم تربية

سلسلة محاضرات مقياس الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

طلبة سنة ثالثة علم النفس (مقياس مشترك)

- المحاضرة الثانية : مدخل عام لحكم الراشد .

السنة الجامعية: 2025/2024

## 1-تعريف الحكم الراشد (الرشيد) أو الحوكمة :

ينظر إلى الحكم الراشد على أنه أحد المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية ، وتحتاج اليها التنمية لتكون أكثر فاعلية وإيجابية ، ويعبر عن الحكم الراشد أحيانا بالحكم الصالح إلا أنه يؤدي نفس المعنى وقيل أن يستعمل هذا المفهوم في الأدبيات السياسية استعمل في الأدبيات الإسلامية ، ليعبر عن مرحلة هامة من عمر الدولة الإسلامية ، وهي مرحلة الخلافة الراشدة حيث كان أسلوب الحكم يدار على قواعد الرشادة والصالح وصيانة الحقوق ، واحترام كرامة الإنسان وغيرها من المبادئ الإسلامية الأساسية .

فالحكم الراشد أو الرشيد في المعنى الأصح في اللغة العربية كما ورد في القرآن الكريم " ...أليس منكم رجل رشيد...". , وقد جاءت بمعنى التدبير , فالحكم الراشد هو مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين لالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة , على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة أحيانا كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك أي في مجال التسيير , وقد أصبحت الحاكمية الجيدة هي الكلمة المحورية لتنمية الدولة مطبقة في كل القطاعات ، وقد ظهر هذا المصطلح بشكل جلي في حقبة الثمانينات أي في الوقت الذي بدأ قيد التطبيق الميداني برنامج التكيف الهيكلي والذي يهدف إلى خلق النمو الاقتصادي .

كما لمصطلح حكم الراشد عدة تسميات مرادفة منها : الرشادة , الحاكمية , الحكم العقلاني , الحكم الصالح الحكم الجيد, كما نجد أنها تنصب في نفس المعنى والمدلول , والحكم الراشد ليس بالمفهوم الجديد ويعتبر الحكم الراشد أداة فعالة و جيدة لتسيير الدولة إذا طبقت قيمه و مبادئه بشكل صحيح، فهو يعتمد بالأساس على الديمقراطية ، الشفافية العدالة المساواة ، تطبيق القانون و تفعيل دور المجتمع المدني لخلق لغة الحوار بين المواطن و الدولة، و ذلك من أجل إيجاد حلول سلمية و فعالة تخدم كل من الفرد و الحكومة على حد سواء

## تعريف (créé par w.brandt ,1992)

ترى الحكم الراشد مجموع مختلف الطرق والأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العموميين والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع حولها كما يدرج هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية المزودة بالصلاحيات التنفيذية

والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها تكون الشعوب والمؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة ولخدمة المجتمع.

## 2- الخلفية التاريخية لنشأة وظهور مصطلح الحوكمة:

فهو ظهر في اللغة الفرنسية بمصطلح (Gouvernement) في القرن الثالث عشر كمرادف الحكومة ثم كمصطلح قانوني سنة (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن " تكاليف التسيير " ، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية وعلى هذا الأساس يكون أصلا المصطلح فرنسيا. وفي محاولة لتطبيقه في المجتمعات النامية والسائرة في طريق النمو، تم للترويج له من قبل المنظمات والهيئات الدولية، في بداية التسعينيات، بذل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة جهودا للتعريف به والترويج له، بعدما لاحظ خبراء هذه المنظمات خصوصا خبراء البنك الدولي وجود صعوبات في تطبيق برامج التعديل الهيكلي لعدد من الدول في سنوات الثمينات والتي لم تقدم النتائج المرجوة للسياسات الاقتصادية غير المجدية، فكان مفهوم Governance كوسيلة لإضفاء الشرعية على تدخلات البنك الدولي. شخّصت الصعوبات والعراقيل في تطبيق برامج التعديل الهيكلي من قبل البنك الدولي على أنها أخطاء في تسيير شؤون العامة، بسبب غياب الشفافية في تسيير أمور الدولة، وانطلاقا من هذا الواقع، دعت بعض المنظمات وبشكل خاص إلى إحداث نقلة نوعية في مستوى الأداء الإداري والمجتمعي، بما يمكن أن يحقق نتائج ملموسة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية، لتحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة مستوى دخل الفرد، وتعزيز البيئة الديمقراطية في المجتمع بناء على مكونات ومؤسسات الحكم. وهكذا جسدت فكرة ضرورة الانتقال بمفهوم الحكم من الحالة التقليدية التي تتسم بالتباعد بين الفواعل وعدم التكامل بينها، إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا بين هذه الفواعل الثلاث (الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني)، بحيث لا يكتفى بتضافر عمل المؤسسات ضمن القطاعات الثلاث، بل يتم الحديث عن المبادئ والسمات اللازمة ليكون هذا الحكم راشدا وجيدا، وهي حالة تعكس إدارة مؤسسات تتجاوب أكثر مع متطلبات المواطنين وتستخدم العمليات والآليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسئولية أمام المواطنين .

### 3 - مرتكزات حكم الراشد تتمحور من خلال ثلاث أسس رئيسية :

الأساس الأول : يتعلق بوجود أزمة في طريق الحكم .

الأساس الثاني : أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي .

الأساس الثالث : يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية .

### 4- المكونات الرئيسية لحكم الراشد

#### \*1- احلال الديمقراطية :

توفير مناخ مناسب ومنافسة حقيقية بواسطة الانتخابات والاحتكام الى صندوق الشفاف وتزيد في درجة المشاركة السياسية وانخراط المواطنين في الأحزاب ، وتمثل الحد الأدنى الضروري ليكون البلد ديمقراطيا

#### \*2- الأنظمة الانتخابية:

يجب تصميم نظام انتخابي جيد ليمثل جميع فئات المجتمع ويشجع المنافسة النزيهة ويكرس الشفافية وحرية الترشح وحرية التصويت لكل من له الأهلية القانونية دون قيود.

\*3- اللامركزية : هي الحكم عن قرب بمعنى ايجاد سلطات فرعية أو ثانوية بحكام تابعين للمركز.

#### \*4- نظام الحكم الدستوري والحقوق القانونية :

هو المرجعية الأولى للدولة والذي يشكل ويحدد هويتها السياسية ونظام الحكم فيها إلى جانب أنه ينظم علاقة السلطات الرئيسية الثلاثة بين الفرد والمجتمع والدولة.

### 5- مبادئ وقواعد حكم الراشد:

1- مبدأ أن الشعب مصدر كل السلطات.

2- مبدأ المواطنة أي المساواة بين المواطنين فلا فرق بينهم على أساس الدين أو العرق أو المذهب

أو الجنس.

وينبثق عن هذه المبادئ الإقرار بثلاث مبادئ تطبيقية وهي:

- أ- مبدأ ضمان حرية التعبير والتنظيم.
- ب- مبدأ عدم الجمع بين السلطات في يد واحدة وإلا مؤسسة واحدة.
- ت- مبدأ التداول السلمي والدوري على السلطة بواسطة الانتخابات الحرة و النزيهة.
- وقد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عدة مقومات للحكم الرشيد وهي:

- 1- المشاركة
- 2- الشفافية
- 3- المحاسبة
- 4- حكم القانون (دولة المؤسسات)
- 5- الفاعلية
- 6- العدل والانصاف

هذه الآليات وغيرها هي التي تؤدي إلى تحسين التسيير والنجاعة الإدارية ، وتتغلب على النقائص ومختلف أشكال ظاهرة الفساد .